



إستراتيجيات حقوقية ممكنة

في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري

مقدم إلى مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال
المنعقد يومي 11 و12 تموز، 2020

د. منير زركي نسبية

أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس

مع التعثر الشديد في العملية السلمية بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، وفي ضوء وصول الانحياز الأميركي لإسرائيل إلى درجة لا يمكن التظاهر من خلالها بالحيادية أو حتى القدرة العملية على الوساطة في عملية السلام، فإن القضية الفلسطينية قد وصلت إلى منعطف خطير.

تقدم هذه الورقة السياساتية بعض الإستراتيجيات الحقوقية التي يمكن استخدامها من أجل مقاومة الضم، علمًا أنه من الظاهر أن هذا الضم سيحدث عاجلاً أم آجلاً. كما أنه من المتوقع أن يعلن الاحتلال الإسرائيلي في المستقبل الأبعد فك ارتباط من مناطق معينة في الضفة الغربية (مناطق أ وب)، ولكن من المتوقع أن يكون ذلك على المدى المتوسط وليس القريب. يعمل الإسرائيليون لتقدم خططهم الاستعمارية من خلال تركيز الفلسطينيين بأكبر قدر ممكن في أصغر بقعة ممكنة من الأرض، بينما توسيع مساحات السيادة والسيطرة الإسرائيلية. أي الحصول على الأرض دون الشعب، مع المحافظة على السيطرة الفعلية على الفلسطينيين من خلال التحكم بالاقتصاد والأمن بشكل مباشر وغير مباشر.

ستقدم هذه الورقة السياساتية مقترحاتها من خلال التطرق إلى عدد من الإستراتيجيات الحقوقية التي استخدمت في الماضي للدفاع عن الفلسطينيين، وبعدها تتطرق هذه الورقة إلى

توصيات لتركيز الدفاع في المستقبل وفي ضوء النجاحات والإخفاقات التي أملت بدافعنا القانوني في الماضي.

تلخيص لاهم نشاطات الدفاع القانوني الخاصة بالقضية الفلسطينية

على الرغم من استمرار تقدم المشروع الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين وتراجع أهداف المشاريع الوطنية المختلفة التي تبنتها الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء بالاستقلال بدولة واحدة (حكومة عموم فلسطين) أو بالاستقلال بدولة أصغر تعترف بدولة ثانية في فلسطين (إطار العملية السلمية)، إلا أن الدفاع الحقوقي في فلسطين قد كان ولا يزال نشطاً، سواء كان منطلقاً من الأطر الرسمية أم كان حصيلة لعمل المجتمع المدني المحلي أو الدولي.

فندخص أهم ما تم في السنوات الأخيرة من نشاطات بما يلي:

1- تبنى الموقف الرسمي الفلسطيني عددًا من الالتماسات في محاكم دولية، مثل استصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول مدى قانونية بناء جدار الفصل العنصري في الأرض المحتلة (انتهى بنجاح)، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار ضد نقل السفارة الأميركية إلى القدس (لا زالت القضية قائمة)، وانضمام دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وتقديم إحالة إلى المحكمة لحثها على التحرك ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين في عدد من الجرائم (لا تزال الإجراءات تتقدم). هذه النشاطات لا شك أنها غاية في الأهمية وأن فرصها عالية في التأثير بتغيير الحالة.

2- دولة فلسطين تستخدم عددًا كبيرًا من الإجراءات الدولية، منها نشاطات فلسطين والمجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات. هذه النشاطات أتت بنتائج، أهمها استمرار الاستنكار الدولي لانتهاكات دولة الاحتلال للقانون الدولي، وبدء فضح الأطراف الثلاثة المشاركة في جرائم الاحتلال مثل الشركات المستثمرة بالاستيطان الاستعماري في الأرض المحتلة، وهو منهج شديد الأهمية لأنه يهدف إلى عزل الاحتلال وحجب الدعم عنه.

3- جرت عدة محاولات من جهات غير حكومية بمحاكمة أفراد إسرائيليين متهمين بجرائم حرب باستخدام مبدأ الاختصاص العالمي، سواء في بلجيكا، أو المملكة المتحدة، أو إسبانيا، وقد منيت جميع هذه المحاولات بالفشل.

4- بين عامي 2009 و2014 عقدت محكمة Russell Tribunal on Palestine كمحاكمة صورية أدلى من خلالها الكثير من الخبراء بشهاداتهم حول مساهمة الشركات في الجرائم



الإسرائيلية، ومسؤولية الاتحاد الأوروبي، والبحث فيما إذا كانت إسرائيل تطبق نظام أبارتهايد، ومسؤولية الولايات المتحدة عن دعم الانتهاكات الإسرائيلية، والحرب الإسرائيلية على غزة.

5 - نمت حركات التضامن العالمية، خصوصاً منذ العام 2000، وقد تمخض عن هذا نمو حركة BDS التي تهدف إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها ومحاسبتها على انتهاكات القانون الدولي. لا شك أن هذه الحركة لا زالت تنمو على الرغم من محاربة دولة الاحتلال لها، وأنها أيضاً في الفترة الأخيرة انتصرت بمعارك قانونية ضد تقييدها في العديد من مناطق العالم، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولا شك أن لهذه الانتصارات أثراً شديداً الأهمية على الإبقاء على شرعية هذه الحركة ونشاطاتها العالمية.

6 - أخيراً وليس آخراً، فإنه يشهد للمجتمع المدني الفلسطيني بأنه نشيط وقوي وذو خبرة، ولا يزال يراقب ويوثق ويتحدى السياسات الإسرائيلية بطرق متعددة، لها تأثير إيجابي، إلا أن القوى الصهيونية، سواء الرسمية (مؤسسات الدولة) أو شبه الرسمية (منظمات مرتبطة بالدولة مثل NGO Monitor و UN Watch) وغير الرسمية المتواجدة في كل أنحاء العالم تحارب هذه المنظمات مركزة على وضعها القانوني وعلى تمويلها باستخدام حجتين رئيسيتين: دعم الإرهاب ومعاداة السامية. وقد حصدت الجهود المعادية لمجتمعنا المدني نجاحات كبيرة بحجب التمويل أو جعله مشروطاً بإدانة النضال الفلسطيني واستثناء فئات من الشعب الفلسطيني من الخدمات، وهو ما يتنافى مع مبادئ هذه المؤسسات.

لا شك أنه على الرغم من جميع هذه الجهود، إلا أن مجموع الحقوقيين المدافعين عن القضية الفلسطينية لم يتمكنوا حتى الآن من ترجيح كفة الميزان باتجاه تحقيق العدالة وإجبار دول العالم ومنظماته على الالتزام بمسؤولياتها الدولية تجاه فلسطين، فكما قال مقرر الأمم المتحدة الخاص للأرض الفلسطينية المحتلة لحقوق الإنسان في ورشة تحضيرية عقدت يوم 29 حزيران 2020 «لا يوجد في العالم مثل هذه الحالة التي تكون فيه نوايا وسياسات وأضرار الاحتلال معلومة لدى الجميع، وبالمقابل لا يوجد نوايا لدى المجتمع الدولي لاستخدام أدواته السياسية والقانونية لوقفه.» فعلى الرغم من وجود إجراءات كافية في القانون الدولي، إلا أن الدول العظمى وذات التأثير لا تزال ممتنعة لأسباب سياسية عن القيام بالتزاماتها القانونية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية.

بناء على ذلك، فإنه من الضروري تركيز الجهود في عدد من النشاطات الحقوقية التي قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في التعامل مع القضية الفلسطينية، أذكر منها ما يلي:

إستراتيجيات مقترحة للدفاع في هذه المرحلة أولاً: التركيز على استخدام إطار الأبارتهايد (الفصل العنصري) من الناحيتين المفاهيمية والجنائية.

منذ عدة سنوات، بدأ المجتمع المدني الفلسطيني والدولي باستخدام مفهوم الأبارتهايد لتحليل وفهم العلاقة مع المستعمر الصهيوني. فصدرت عدة مقالات وتقارير تستخدم هذا الإطار المفاهيمي، وازداد استخدام المصطلح بين حركات التضامن المختلفة في الخارج وفي أوساط الحركات الوطنية في الداخل. وقد صدر تقرير من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2017 يدعم استخدام هذا الإطار، على الرغم من أنه سحب لأسباب سياسية للأسف.

ومع ذلك، فإن عددًا من المؤسسات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية تعمل في هذه الأيام على تحويل خطابها باستخدام هذا الإطار، ومنها منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والحق، ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وحتى منظمات حقوقية إسرائيلية. كل هذا الجهد يساعد على تبني هذا الإطار في فهم وتفسير الحال الذي آل إليه الاحتلال، سواء في الأرض المحتلة عام 1967 أو في الأراضي التي بسطت إسرائيل عليها سيادتها منذ عام 1948، وإيجاد الحلول بناء على ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، أصدرت جامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء العدل العرب بناء على طلب تقدم به وزير العدل الفلسطيني قرارًا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 بشأن البحث في السبل القانونية للتصدي للقوانين العنصرية الإسرائيلية. تكونت اللجنة من مجلس وزراء العدل العرب والمكتب التنفيذي والأمانة الفنية لبحث الوسائل والآليات القانونية لمواجهة التشريعات العنصرية التي تهدف لتكريس الاحتلال والاستيطان وتحالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثقافية والدينية والإنسانية والسياسية غير القابلة للتصرف، وبحث السبل القانونية لتأمين الحماية القانونية للشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وذلك بالتنسيق مع مجلس وزراء الخارجية العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. على أثرها، أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا في عام 2018 بشأن تشكيل لجنة قانونية وطنية للتصدي للتشريعات العنصرية والإسرائيلية، تضم في عضويتها 19 مؤسسة حكومية وغير حكومية بمن فيها ممثلون عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية.⁽¹⁾

(1) مقابلة مع السيد عز الدين السعد يوم 16. 3. 2020 مركز القدس للعلاقة بين الثقافات.



وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأبارتهاید جريمة جنائية تدخل في اختصاص محكمة الجنايات الدولية. وقد ذكرت هذه الجريمة في الإحالة التي أرسلتها وزارة الخارجية الفلسطينية، إلا أننا لم نسمع بعد من المدعية العامة إذا كانت تنوي توجيه أي اتهامات لأفراد إسرائيليين بصلوهم بممارسة جريمة الأبارتهاید. إلا أنه في حال تنفيذ مزيد من الضم للضفة الغربية، فإن سلطة الاحتلال ستستمر، بل تزيد من إجراءاتها التي تشكل جريمة الأبارتهاید. فمن خلال تطبيق قوانين مختلفة في الأرض المحتلة، وتقييد حركة الفلسطينيين، وإبعادهم من أراضيهم، واستخدام قانون أملاك الغائبين لاستملاك مزيد من الأراضي الفلسطينية، وزيادة الضغط على القيادة الفلسطينية، وغير ذلك من الإجراءات، ستعمل سلطة الاحتلال على السيطرة، ولكن في الوقت نفسه ستثبت أكثر وأكثر بأنها قد بنت نظام أبارتهاید في فلسطين.

لا شك أن استخدام إطار الأبارتهاید واعد بنتائج أكبر وأنه لا يتنافى مع الأطر والخيارات السياسية المختلفة. إطار الأبارتهاید لا يتعارض مع إطار الاحتلال الحربي الذي يستخدمه العالم تقليدياً منذ عام 1967. فليس هناك تناقض بين أن تكون الأرض محتلة، وأن تكون أيضاً خاضعة لنظام أبارتهاید إذا توافرت أركانه. كما أنه لا يتناقض مع مفهوم الاستعمار، فالمستعمر قد يطبق نظام أبارتهاید للفصل والتمييز المنهج بين أنواع مختلفة من السكان. كما أن تبني خطاب الأبارتهاید ليس مرتبطاً بحل سياسي بعينه، سواء كان الحل الذي تسعى إليه القيادة الفلسطينية الاستقلال في دولتين أو حل الدولة الواحدة بحقوق متساوية. فكلتا الحالتين لا تتناقضان مع استخدام الأبارتهاید كنظام مفاهيمي.

بناء على ذلك، فإنني أوصي بأن تركز القيادة الفلسطينية على استخدام هذا الإطار، وأن تجعل منه جزءاً من إستراتيجيتها طويلة الأمد.

ثانياً: اللجوء، لرأي إفتائي جديد من محكمة العدل الدولية

لقد نجحت القيادة الفلسطينية باستصدار رأي إفتائي من محكمة العدل الدولية عام 2004 يعلن عن عدم قانونية جدار الفصل العنصري الذي بنته دولة الاحتلال داخل وحول الضفة الغربية. يبدو أنه في هذه الفترة المفصليّة، قد يكون مفيداً استصدار قرار جديد من المحكمة يفتي بمدى شرعية الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وربما يفتي إذا كان هناك نظام أبارتهاید. هذا قد يساعدنا على المدى الطويل في صراعنا مع هذا النظام. لقد أصدر المقرر الخاص للأرض الفلسطينية المحتلة في الأمم المتحدة، د. مايكل لينك، عدة تقارير إستراتيجية، أحدها يناقش مدى قانونية الاحتلال الإسرائيلي، وغيرها يناقش مسألة المحاسبة. يمكن التعاون مع المقرر الخاص واستخدام تقاريره، حيث إنه أوصى في ورشة

العمل التي عقدت يوم 29 حزيران تحضيراً للمؤتمر بأن علينا العمل على «استصدار رأي استشاري آخر من محكمة العدل الدولية على غرار الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة حول عدم قانونية الجدار والذي يعتبر تطوراً مهماً في القانون الدولي الذي يحكم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وأن الأسئلة المفترض توجيهها لا بد أن تتمحور حول مدى قانونية الضم ومدى قانونية الاحتلال والمسؤولية القانونية للمجتمع الدولي لضمان محاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتهما.»

لن تكون هذه معركة صعبة، إذ إن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تحيل سؤالاً من هذا القبيل إلى المحكمة، كما حصل في موضوع الجدار بسهولة. ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين تتمتعان بتأييد كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلن يصعب أن نطلب من المجموعة العربية مثلاً أن تقدم بطلب استصدار هذا الرأي الاستشاري الذي قد يكون من شأنه المساعدة في تغيير الخطاب حول القضية برمتها.

ثالثاً: الدخز من الخطوة الإسرائيلية القادمة وهي على الأغلب فك ارتباط أحادي الجانب وبناء إستراتيجية طويلة الأمد

بعد قرارات الرئيس الأميركي ترامب واتفاقاته مع الإسرائيليين، تنوي إسرائيل ضم ما تريده من الضفة الغربية في القريب العاجل. أما مصير ما تبقى من أرض للضفة الغربية، فهو يبدو أنه يشبه البانتوستانات في جنوب إفريقيا خلال فترة الأبارتهايد. وكما امتنعت الحركة الوطنية جنوب الإفريقية عن الاعتراف بشرعية دويلات البانتوستانات، فإنه على القيادة الفلسطينية أن تعمل على ضمان عدم الاعتراف بدويلة أو دويلات مقطعة الأوصال في أجزاء من الضفة الغربية وغزة. إلا أنه يجب عمل ذلك، مع العلم أن هذا قد يكون الهدف الإسرائيلي المقبل. ذلك أنه إذا اعتبرت إسرائيل أن الاحتلال قد انتهى في الضفة الغربية بعد الضم والانسحاب/ إعادة الانتشار من مناطق تقع ضمن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها ستروج أن الدولتين قد قامتا على فلسطين التاريخية، وأن قرارات مجلس الأمن قد تم تنفيذها. وقد ضربت لنا دولة الاحتلال مثلاً عندما قررت فك ارتباطها مع قطاع غزة واعتباره كياناً معادياً، وحصاره. فليس بعيداً أن تقوم بالأمر نفسه في الضفة، تاركة لنا التمتع بدويلة/ دويلات مترامية الأطراف مقطعة الأوصال. لذا، يجب بناء إستراتيجية للتأكد من عدم الاعتراف بهذا الوضع لا بالشكل القانوني ولا الفعلي. من الواضح أن الرئيس أبا مازن قد أكد على هذا الأمر عدة مرات خلال السنوات السابقة. يجب أن تستمر



القيادة الفلسطينية المستقبلية على النهج نفسه، وأن يكون هذا الأمر إستراتيجياً لدى منظمة التحرير ولا يتغير مع تغير القيادات. لهذا، مطلوب في هذه المرحلة من منظمة التحرير الفلسطينية أن تبني إستراتيجية عمل طويلة الأمد، لا تتغير بسهولة بتغير الأفراد حتى لا ينتهي بنا المطاف كما انتهى بسكان أميركا وكندا الأصليين الذين يعيشون في محمياتهم وبناء على معاهدات تم خرقها بشكل متكرر ومستمر حتى بسط المستعمرون سيادتهم على كل الأرض.

من الملاحظ أن القيادة الفلسطينية تسعى حالياً للحصول على أكبر قدر ممكن من الاعتراف بدولة فلسطين. إلا أن أغلب الدول التي تعترف بفلسطين قد لا تعترف بها في حدود معينة، حيث إن الحدود قد تركزت للمفاوضات غير المتكافئة. لذا، أقترح إعادة تقييم إستراتيجية التحرير بشكل أصولي.

رابعاً: زيادة التعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية ودعمها

لا شك أن دولة فلسطين نشيطة في المحافل الحقوقية الدولية، ونبارك للدبلوماسية الفلسطينية استصدار قرار مجلس حقوق الإنسان بنشر قائمة الشركات التي تستثمر في الاستيطان. من الضروري في الفترة القادمة الاستمرار في هذا الأمر، والتعاون مع المجتمع المدني الفلسطيني والدولي بالقدر الممكن من أجل زيادة البحث والتحليل والدفاع والمناصرة للقضية الفلسطينية. فكما ذكر آنفاً، فإن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه، بل يجب دعمه ورفعها.

والجدير ذكره أنه على أثر قرار مجلس حقوق الإنسان بنشر قائمة الشركات العاملة في المستوطنات، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني ثلاثة قرارات مهمة تتعلق بالتعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية في هذا الخصوص. القرار الأول صدر بخصوص ملاحقة الشركات العاملة في المستوطنات، والثاني قرار بملاحقة المستوطنين مزدوجي الجنسية باستخدام الاختصاص القضائي العالمي. والقرار الثالث يتعلق بمحاكمة وملاحقة المستوطنين أمام المحاكم الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن هناك فريقاً وطنياً يرأسه وزير العدل وممثلاً أيضاً بوزارة الخارجية وعدد من منظمات المجتمع المدني يتعلق باسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي وملاحقتها قانونياً على هذه الجريمة.⁽¹⁾

(1) إضافة من د. أسعد يونس، الوكيل المساعد للشؤون القانونية والمهنية في وزارة العدل.

لا شك أن هناك تعاونًا بين الإطار الحكومي الفلسطيني والمجتمع المدني في كل الأمور الحقوقية المتعلقة بالوطن. إلا أن قطاع المجتمع المدني وبالذات الحقوقي يعاني من حصار يقوى مع الوقت كما ذكر سابقًا. هذا الحصار أدى إلى تحديد مصادر التمويل، وجعل الكثير من التمويل مشروطًا بإدانة النضال الفلسطيني وتحديد الفئات المستفيدة من المشاريع. لا يزال الداعمون يضيّقون على هذه المؤسسات ويزيدون من الشروط السياسية، مما أدى إلى قرار جزء من المؤسسات مقاطعة هذا التمويل، مما عرضهم إلى خطر الاضمحلال، أو أخذ التمويل، مما عرضهم إلى الاشتباك لفظيًا مع أطراف أخرى من المجتمع المدني الفلسطيني وإلى التعرض إلى دعوات لمقاطعتهم محليًا.

أدعو هنا رجال وسيدات الأعمال الفلسطينيين إلى الاستثمار في النشاط الحقوقي في فلسطين وخارجها، وتوفير تمويل مستمر يركز على الحفاظ على ما تم بناؤه، وبناء قدرات وطاقات جديدة مستمرة. من المهم أن يكون هذا التمويل مستمرًا غير منقطع، حتى تتمكن المؤسسات الفلسطينية من التخطيط إستراتيجيًا بناءً على أجندة حقوقية وطنية، عكس ما نلاحظه في كثير من الأحيان من التماشي مع أجندات الممولين الدوليين التي قد تصب في مصلحة إستراتيجيتنا وقد تعمل ضدها. من الواضح لدينا أن التمويل إذا كان فلسطينيًا فإنه لن يتأثر بالدعاية الصهيونية المغرضة التي صممت للنيل من مجتمعنا المدني وإخراسه.

وقد لاحظنا خلال السنوات السابقة مبادرات قيمة في هذا المجال، منها صندوق ووقفية القدس العامل من قلب البلدة القديمة في القدس داعمًا لعدد كبير من المؤسسات المقدسية. نقترح هنا أن يتم رصد مبالغ كبيرة لدعم القطاع الحقوقي وتطويره، سواء في القدس أو الضفة أو قطاع غزة أو الداخل. فإذا اضمحل عمل المجتمع الحقوقي الفلسطيني، اتسعت قدرة المحتل على القيام بنشاطاته التوسعية بالقليل من التحدي.

ففي القدس مثلاً، صدرت مبادرات قادت جزءًا من نشاط المناصرة وساهمت في بناء أجنדתه. إلا أن هذه المبادرات آخذة بالضعف في الوقت الحالي بسبب سحب الكثير من المال من مجال المناصرة.

وفي الخطة الإستراتيجية للقدس الصادرة عن ديوان الرئاسة الفلسطينية، تم تحديد أهداف تقديم الخدمات القانونية والمناصرة كأهداف إستراتيجية في مجال حقوق الإنسان. إلا أن



التمويل لهذه النشاطات قد زاد تعقيداً في الآونة الأخيرة. لذا، فإن التدخل الفلسطيني أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى.

خامساً: تفعيل كليات الحقوق والعيادات القانونية والمحاكم الصورية كمختبرات للدفاع عن القضية

لا شك أن لكليات الحقوق الفلسطينية دوراً عظيماً في تدريب وتعليم طلابنا وتشكيل وعيهم الحقوقي حول القضية الفلسطينية وتحفيزهم للدفاع عن قضيتهم. فمن الملاحظ أن الكثير من خريجينا يعمل في المجال الحقوقي مدافعاً عن قضية فلسطين وعن ضحايا انتهاكات الاحتلال. كما أن العيادات القانونية عملت منذ سنين على توثيق انتهاكات الاحتلال، والدفاع عن ضحايا الانتهاكات.

وفي الآونة الأخيرة، بادر رجل الأعمال الفلسطيني منيب المصري من خلال مؤسسة منيب وأنجيلا المصري، بالتعاون مع وزارة العدل والعيادة القانونية في جامعة القدس، إلى عقد محكمة صورية تحاكم المملكة المتحدة على وعد بلفور الصادر عن المملكة المتحدة عام 1917، الذي كان الأساس في وضع فكرة بناء دولة يهودية على أرض فلسطين حيز التنفيذ، مقدماً لمشروع استعماري كبير لا زال يعمل حتى يومنا هذا على اقتلاع الفلسطيني من أرضه واستبداله بالمستعمر الصهيوني. تهدف هذه المحكمة الصورية التي نعقدتها إلى ثلاثة أهداف: الأول، أن تكون مختبراً للحجج الفلسطينية والحجج المضادة، حيث نعمل على دراسة الحجج القانونية والتاريخية. ثانياً، تهدف المحكمة إلى استعراض مراحل التاريخ الفلسطيني وتوثيقه من ناحية حقوقية. ثالثاً، أن تكون هذه المحاكمة أداة مناصرة تستخدم نتائجه في توضيح مدى الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، فقد تكون هذه المحاكمة الصورية مقدمة لمحاكمات حقيقية يمكن عقدها إذا توافرت الظروف المناسبة.

كما بادر وزير العدل الفلسطيني أ.د. محمد فهاد الشلالدة، كما نشر في «دليل الإجراءات القانونية والقضائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم من الإسرائيليين وغيرهم ضد الفلسطينيين والعرب» إلى التوجه إلى محكمة الشعوب في روما، وهي محكمة غير رسمية على غرار Russell Tribunal المذكورة آنفاً، يمكن من خلالها تسليط الضوء على القضية. يمكننا من خلال تعاون بين كليات الحقوق والعيادات القانونية العمل من خلال المحكمة الصورية إلى الانتقال إلى محكمة الشعوب بعد تجهيز الملف في مختبر المحكمة الصورية المحلية.

أوصي بأن تستمر كليات الحقوق بتطوير إستراتيجياتها ودعم هذه المبادرات، فقد بنت جامعة القدس أول عيادة قانونية في العالم العربي سنة 2006، ولا تزال منذ ذلك الحين تعمل على الدفاع عن حقوق المقدسيين من خلال التوثيق والخدمات القانونية والبحث والمؤتمرات. لا شك أن دعم هذه المبادرات مالياً ولوجستياً يصب في المصلحة العليا، فقدرة الجامعات وكليات الحقوق على تطوير الأفكار بروية قد تفوق غيرها من المؤسسات، كون الجامعات مراكز بحث وتفكير بطبيعتها.

خاتمة

لا شك أننا في هذه المرحلة الحرجة بحاجة إلى تكثيف جهودنا الحقوقية في مقاومة المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يزداد ظلمه. قد يكون قرار الضم الإسرائيلي محفزاً لنا على الوحدة والتخطيط الإستراتيجي من جديد، فإذا لم نعمل بجد ونشاط فسيتدهور الحال ونستمر بالحياة كرعايا عديمي الحقوق.